الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون

الوثائق الرسمية

اللجنة الأولى
الجلسة ٣٥
المعقودة يوم الثلاثاء ،
١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة الخامسة والثلاثين

الرئيس السيد رانا (نيبال)

المحتويات

- النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والبت فيها (تابع)

../..

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.35
5 December 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63212 ١٧٦١ز(٩٠)

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٣٥

بنود جدول الأعمال ٤٥ إلى ٦٦ و ١٥٥ (تابع)

النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الأعمال المتصلة بنزع السلاح والبت فيها

الرئيس : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعتذر للممثلين للتأخير في بدء الجلسة . لقد نجم ذلك التأخير عن حاجة بضعة وفود الى مزيد من الوقت لمواصلة المشاورات واستكمالها .

تبت اللجنة الآن في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٧ ، وهي على وجه التحديد A/C.1/45/L.1 و L.18 و L.28 . وبعد ذلك سنبت في مشروع القرار A/C.1/45/L.51 الواردة في المجموعة ٨ . وبعد أن تنهي اللجنة البت في مشاريع القرارات هذه ، ستنتقل الى البت في أحد مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٩ ، وهو على وجه التحديد A/C.1/45/L.13/Rev.1 .

(الرئيس)

وفي ضوء المشاورات الجارية ، وبناء على الطلبات الخاصة التي تلقيناها من عدة وفود ، أرجئ النظر في مشروع القرار A/C.1/45/L.56/Rev.1 الوارد في المجموعة السادسة ومشاريع القرارات A/C.1/45/L.39 ألف وباء و A/C.1/45/L.56 الواردة في المجموعة السابعة ، وذلك للبت فيها في مرحلة لاحقة . كما تأجل النظر في مشروع القرار A/C.1/45/L.24/Rev.1 الوارد في المجموعة التاسعة ، للبت فيه في مرحلة لاحقة .

وقبل أن نشرع في البت في مشاريع القرارات ، أعطي الكلمة لأمين اللجنة للإدلاء ببعض الاعلانات .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أصبحت البلدان التالية من مقدمي مشاريع القرارات التالية A/C.1/45/L.17 ، شيلي ؛ A/C.1/45/L.24/Rev.1 ، كوستاريكا ؛ A/C.1/45/L.31 ، توغو والرأس الاخضر ؛ A/C.1/45/L.51 ، إكوادور ، وبربادوس ، وتوغو ، وجمهورية افريقيا الوسطى ، وسورينام ، ونيجيريا ، ونيوزيلندا ؛ و A/C.1/45/L.56/Rev.1 ، ساموا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للوفود التي ترغب في تقديم مشاريع قرارات .

السيد مارين بوش (المكسيك) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : ثمة مسألة ذات أولوية في مجال نزع السلاح ، وهي الحظر الكامل لتجارب الاسلحة النووية ، وهي مسألة ما فتئت تحتل حتى الآن مكان الصدارة على جدول أعمال الجمعية العامة كل عام لما يربو عن ثلاثين عاما . وتعد معاهدة موسكو لعام ١٩٦٣ لحظر تجارب الاسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، معلما هاما في تاريخ ذلك البند . وكان التفاوض على هذه المعاهدة ، في خضم الحرب الباردة ، نتيجة للجهود المضنية التي بذلها زعماء الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد السوفياتي ، كما يعزى جانب كبير منها الى الضغط الذي مارسه الرأي العام العالمي نتيجة للذعر الذي أصاب العالم حيال الاخطار الناجمة عن تجارب التفجيرات النووية والتي تهدد صحة كل

إنسان ، ولا سيما تلك التجارب التي تجرى في الجو وتؤدي الى نتائج تنذر بالسوء . بيد أن الدول النووية الرئيسية توصلت بالفعل الى طريقة لتنفيذ تلك التجارب في جوف الأرض . ومنذ عام ١٩٧٣ ، أجري ما يقرب من ٢٠٠ ١ تجربة من هذه التجارب بهدف أساسي هو التحسين النوعي للترسانات النووية .

وتوارت التجارب النووية التي تجرى في جوف الأرض عن الانظار ، ونسيها الرأي العام تقريبا على الرغم من الجهود العديدة الجارية على الصعيد متعدد الأطراف والتي تبذل لحظر إجرائها . والواقع أن الجمعية العامة اتخذت عاما تلو عام موقفا بشأن هذه المسألة ، واستمر مؤتمر نزع السلاح يبحث في هذه المسألة لنحو ثلاثة عقود . ومع ذلك واصلت البلدان الخمسة الحائزة للأسلحة النووية إجراء تجاربها ، بينما أخذ نفاد الصبر يتزايد لدى البلدان الأخرى . وبناء عليه ، ظهرت مبادرة اندونيسيا ، وبيرو ، وسري لانكا ، وفنزويلا ، ويوغوسلافيا ، والمكسيك ؛ وطالب ما يربو على ثلث الدول الأطراف في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، عقد مؤتمر للنظر في إدخال تعديل من شأنه أن يحوّل هذه المعاهدة الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب . وبناء على القرار ١٠٦/٤٤ المؤرخ في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ ، عُقد هذا العام اجتماع لتنظيم مؤتمر التعديل ، وسينعقد المؤتمر ذاته في نيويورك في الفترة من ٧ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وفيما يتعلق بهذا البند ، يشرفني أن أقدم مشروع القرار A/C.1/45/31 ، الذي قدمته البلدان الـ ٤٩ التالية : أفغانستان ، واكوادور ، واندونيسيا ، وأوغندا ، وجمهورية إيران الاسلامية ، وبابوا غينيا الجديدة ، وباكستان ، والبرازيل ، وبروني دار السلام ، وبنغلاديش ، وبوليفيا ، وبيرو ، وتايلند ، وتوغو ، وجزر البهاما ، والجماهيرية العربية الليبية ، وجمهورية تنزانيا المتحدة ، والرأس الأخضر ، وزائير ، وزامبيا ، وزمبابوي ، وسري لانكا ، والسلفادور ، وسنغافورة ، وسوازيلند ، والسودان ، وسورينام ، وشيلي ، وغانا ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وفنزويلا ، وفيجي ،

وكوستاريكا ، وكينيا ، ولبنان ، وليبريا ، وماليزيا ، ومدغشقر ، والمكسيك ، ومنغوليا ، وموريشيوس ، ونيبال ، ونيجيريا ، ونيكاراغوا ، والهند ، وهندوراس ، واليمن ، ويوغوسلافيا .

ومشروع القرار إجرائي الطابع من حيث الجوهر . وتشير ديباجته الى القرار ١٠٦/٤٤ ، وتعيد تاكيد الاقتناع

"بأن عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية هو التدبير ذو الاولوية العليا نحو وقف سباق التسلح النووي وبلوغ هدف نزع السلاح النووي" .

وتشير الديباجة أيضا الى القرار ١٩١٠ (د - ٢٨) المؤرخ في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ ، الذي أحاطت فيه الجمعية العامة علما مع الموافقة بمعاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، وطلبت فيه الى مؤتمر نزع السلاح ، "المضي على سبيل الاستعجال في مفاوضاته" بغية تحقيق الحظر الكامل للتجارب النووية . كما ، تذكر الديباجة بأن أكثر من ثلث الأطراف في المعاهدة طلب عقد مؤتمر التعديل . وتكرر تاكيد الاقتناع بأن

"من شأن ذلك المؤتمر أن ييسر بلوغ الاهداف الواردة في المعاهدة ومن ثم يفيد في تعزيزها" .

ويحيط مشروع القرار علما مع الارتياح بانعقاد اجتماع تنظيم مؤتمر التعديل في الفترة من ٢٩ أيار/مايو الى ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، ويلاحظ في الفقرة ١ من المنطوق أن مؤتمر التعديل سيعقد في نيويورك في الفترة من ٧ الى ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ .

وتطلب الفقرة ٢ من المنطوق الى جميع الأطراف في المعاهدة المشاركة في مؤتمر التعديل والإسهام في نجاحه . وتكرر الجمعية العامة في الفقرة التي تليها ، تاكيد اقتناعها بأنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تعلّق جميع تجارب التفجيرات

النووية بوقف مؤقت متفق عليه أو بوقف انفرادي ، ريثما يتم ابرام معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية .

إن وفود الدول المشتركة في تقديم مشروع القرار مقتنعة بأن نجاح مؤتمر التعديل ينبغي أن يقاس بقدر مساهمته في تحقيق حظر كامل للتجارب النووية . وبناء عليه ، توصي الفقرة ٤ من المنطوق

"بأن توضع الترتيبات بما يكفل مواصلة الجهود المكثفة ، تحت رعاية مؤتمر التعديل ، الى أن يتم التوصل الى معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" .

وفي الوقت ذاته ، يوصّى مؤتمر التعديل بأن

"ينشئ فريقا عاملا ، أو أي وسيلة أخرى يراها ملائمة ، لكي يدرس جملة أمور منها تنظيم المراقبة والآليات المؤسسية والجوانب القانونية لمعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ويقدم تقريرا الى المؤتمر عن النتائج التي يخلص اليها" .

ونظرا للجهود التي بذلت في محافل أخرى حول هذا الموضوع ، فإن مشروع القرار يؤكد على أهمية تحقيق تنسيق مناسب بين تلك المحافل . وبذلك يكون المؤتمر جزءا من الجهد المتعدد الأطراف الذي يهمنا والذي يُعد أمرا حتميا لنا جميعا . وليس ثمة شك في أن عقد المؤتمر سيساعد على تعزيز المناقشة حول مسألة نزع السلاح ذات الأولوية تلك ، وسييسر عملية ايجاد حل لها . ونحن على يقين بأن الدول الأطراف في معاهدة عام ١٩٦٣ على استعداد تام لتنفيذ الالتزامات المحددة في الديباجة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان ، الذي سيعرض مشروعي القرارين A/C.1/45/L.56/Rev.1 و A/C.1/45/L.51 .

السيد كمال (باكستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسرني غاية السرور أن أتولّى عرض مشروع القرار المعنون "عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها" ، الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.56/Rev.1 . وقد اشترك في تقديم مشروع القرار هذا استراليا وايران (جمهورية - الاسلامية) وبلغاريا وبنغلاديش وساموا وسري لانكا ومدغشقر ونيبال ونيوزيلندا وباكستان .

لقد اعتادت الجمعية العامة في السنوات الماضية أن تعتمد مشروعي قرارين منفصلين بشأن مسألة التأكيدات الأمنية السلبية ، تقدمهما بلغاريا وباكستان على التوالي . وفي هذا العام أيضا قدّمت بلغاريا وباكستان مشروعي قرارين منفصلين يردان في الوثيقتين A/C.1/45/L.9 و A/C.1/45/L.19 . إلاّ أنه مراعاة للآراء التي أعربت عنها بعض الوفود في الدورة الأخيرة للجمعية العامة وكذلك في المناقشة العامة التي جرت في اللجنة الأولى هذا العام ، بذل وفدا باكستان وبلغاريا جهودا صادقة مع الوفود الأخرى المهتمة من أجل التوصل إلى مشروع قرار واحد .

ومما يسرني بالغ السرور أن أحيط اللجنة علما بأنه أمكن بعد بذل الكثير من الجهود المتضافرة والمضنية التوصل إلى اتفاق على نص واحد معروض على اللجنة في الوثيقة A/C.1/45/L.56/Rev.1 . وتعبّر عملية دمج مشروعي القرارين L.9 و L.19 السابقين عن روح التفاهم والتوفيق المتبادلين ، بما يتمشى مع الجهود التي تبذلها

هذه اللجنة من أجل ترشيد عملها . ومن الواضح أن مشروع القرار L.56/Rev.1 يحل محلّ مشروعي القرارين السابقين L.9 و L.19 اللذين تم سحبهما .

وبعد التوصل إلى اتفاق على نص مشروع القرار A/C.1/45/L.56 أُقترح ادخال بعض التغييرات من أجل زيادة تحسين مشروع القرار الجديد . وأمكن بفضل روح التوفيق والمرونة الاتفاق على بعض التعديلات المبيّنة الآن في مشروع القرار A/C.1/45/L.56/Rev.1 .

وأود الآن أن أوضح هذه التغييرات : أولا ، حذفت الفقرة السادسة من الديباجة لأنها تكرار للفقرة الثالثة من الديباجة ؛ ثانيا ، أدخل تغيير طفيف على صياغة الفقرة التاسعة من الديباجة حيث أُستعيض عن عبارة "يشكّل اسهاما ايجابيا" التي كانت واردة في السطر الثالث من هذه الفقرة بعبارة "يسهم اسهاما ايجابيا" ؛ ثالثا ، أضيفت فقرة جديدة لتصبح الفقرة الخامسة من الديباجة ، نصّها كما يلي : "وإذ ترحب بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة في ميداني نزع السلاح النووي والتقليدي" . هذه التغييرات الثلاثة مبيّنة في الوثيقة A/C.1/45/L.56/Rev.1 .

لقد أعربنا باستمرار عن بالغ القلق إزاء ما تشكّله الترسانات النووية لدى الدول الحائزة للأسلحة النووية من تهديد للدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويتمثل الضمان الفعال للغاية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في القضاء التام عليها . غير أنه إلى أن يتحقق هذا الهدف لابد من اعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ذات مصداقية وملزمة قانونيا ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . ومثل هذه التأكيدات ضرورية لزيادة الاحساس بالأمن لدى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ويؤدي الايقاع البطيء للمفاوضات المتعلقة بنزع السلاح النووي إلى زيادة حتمية هذه التأكيدات .

إن النص المدمج لمشروع القرار المتعلق بهذه المسألة يؤكد من جديد الحاجة الماسّة إلى التوصل إلى اتفاق مبكّر بشأن عقد ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها . وهو يناشد جميع الدول أن تبدي ما يلزم من إرادة ومرونة سياسيتين

للتوصل إلى اتفاق على نهج مشترك والسير قدما صوب اعتماد صك دولي ذي طابع ملزم قانونيا بشأن هذه المسألة ذات الاهمية الحيوية لأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع الوفود التي اضطلعت بدور هام وبنّاء في مساعدة وفديّ بلغاريا وباكستان في جهودهما المشتركة من أجل التوصل إلى نص مدمج بشأن هذا الموضوع .

وأود في النهاية أن أعرب عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار A/C.1/45/L.56/ Rev.1 ، الذي عرضته توّا والذي يحلّ محل مشروعي القرارين L.9 و L.19 بالتأييد من كل أعضاء هذه اللجنة .

ويشرفني الآن أن أعرض مشروع القرار المعنون "نزع السلاح الاقليمي" الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.51 بالنيابة عن وفود اكوادور ، ألمانيا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، بربادوس ، بلجيكا ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جيبوتي ، زمبابوي ، ساموا ، السنغال ، سوازيلند ، سوريينام ، الصومال ، غينيا ، فنزويلا ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا ، باكستان .

وأود أن أشير إلى خطأ مطبعي طفيف في الفقرة الثالثة من المنطوق في النص الانكليزي من هذه الوثيقة حيث يجب وضع شولة بعد عبارة "كلما أمكن" في السطر الأول من هذه الفقرة (لا ينطبق على النص العربي) .

لقد وفّرت الأمم المتحدة منذ انشائها مركزا للتنسيق للمجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى النهوض بحفظ السلم والأمن الدوليين عن طريق نزع السلاح وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والتعاون العام . ومنذ البداية ، ظهرت مسألة نزع السلاح كعنصر رئيسي في التوجه صوب تحقيق الأمن الشامل . ومع استعداد العالم للدخول

في فترة الألف عام القادمة ، تبقى مسألة نزع السلاح لبّ أي حل طويل الأمد لمشكلة السلم والأمن الدوليين .

لقد أعتُمدت المبادئ التوجيهية الأساسية لتحقيق التقدم صوب نزع السلاح العام الكامل في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ومما يؤسف له أن هذه الغايات والأهداف لا تزال أبعد ما تكون عن التحقيق .

ومع ذلك ، فنحن نجد مدعاة للتشجيع في التحسن في المناخ السياسي الدولي ، وظهور احتمالات إحراز تقدم حقيقي صوب نزع سلاح عام كامل في السنوات الاخيرة نتيجة للنهاية الفعلية للمجابهة الايديولوجية ، وبزوغ روح جديدة من التعاون والتفاهم المتبادلين بين من ظلوا خصوما على مدى زمن طويل .

وفي حقبة ما بعد الحرب الباردة ، يكتسي نزع السلاح الاقليمي أهمية متزايدة في سياق السلم والامن الدوليين . ونحن نتفق جميعا على ضرورة مواصلة السعي بإخلاص إلى تأمين الاستجابة العالمية لنزع السلاح . ومن الضروري أن تبذل كل البلدان المساعي الجماعية على الصعيد الاقليمي ، وذلك بالتزامن مع الجهود العالمية ، من أجل النهوض بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي وتدابير بناء الثقة حيثما وأينما أمكن ذلك . وهذه التدابير ينبغي - بطبيعة الحال - أن تأخذ في الاعتبار الخصائص المحددة لكل منطقة ، وأن تُتخذ بالاتفاق الحر بين الدول المعنية .

يعالج مشروع القرار A/C.1/45/L.51 هذه العناصر مجتمعة بأسلوب شامل ، دون استفراد أيّا منها على حدة . وهو بالتالي يتجاوز أي تحديد من حيث الزمان أو أية منطقة بعينها . وهو يكمل الجهود العالمية الحالية والترتيبات القائمة ، ولا يقوض بحال من الاحوال أيّا منها .

وهكذا ، يكون نزع السلاح الاقليمي نتيجة طبيعية للجهود العالمية المبذولة صوب تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل . إن النهج الاقليمية والعالمية لنزع السلاح يكمل بعضها بعضا ولابد من مواصلتها في آن واحد بهدف تعزيز السلم والامن الدوليين والاقليميين . إن هدف السلم والامن هدف هام للغاية بحيث أن تحقيقه يتطلب بذل قصارى الجهود الاقليمية والعالمية على حد سواء .

هذا هو جوهر مشروع القرار A/C.1/45/L.51 ، ومشروع القرار هذا جاء نتيجة للجهود الجماعية التي بذلها عدد من البلدان التي تمثّل شتى بقاع العالم ، وهو واضح وواقعي ويتطلع إلى المستقبل . وهو هام وقابل للتطبيق الآن وفي المستقبل وبالنسبة لكل المناطق وبنفس القدر .

ويأمل مقدمو مشروع القرار هذا أن يحظى بأقصى تأييد ممكن من هذه اللجنة .

السيد ستانكوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفد بلغاريا الكلمة كيما يُعلن أنه سحب مشروع القرار A/C.1/45/L.9 المعنون "عقد ترتيبات دولية فعالة بشأن تعزيز أمن الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها" .

ونغتنم هذه الفرصة كي نعرب عن اعتقادنا بأن النصوص المدمجة معا بشأن هذا البند والواردة في مشروع القرار A/C.1/45/L.56/Rev.1 ، متوازنة تماما وتترك كل الابواب الممكنة مفتوحة لإحراز تقدم بشأن مسألة ضمانات الامن السلبية . ووفقا لذلك ، يحدونا الامل في أن يحظى المشروع بتأييد كل الوفود .

ونود أيضا أن نعرب عن امتناننا لكل الوفود التي تعاونت معنا على نحو مثمر في تجسيد الرغبة القوية التي أبديت في اللجنة في ترشيد الجهود المشتركة بشأن هذه المسألة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستشرع اللجنة الآن في البت في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة السابعة وهي A/C.1/45/L.1 و A/C.1/45/L.18 و A/C.1/45/L.28 .

وأعطي الكلمة للوفود التي تود أن تدلي ببيانات بخلاف تعليل مواقفها بشأن مشاريع القرارات الواردة في المجموعة السابعة .

السيد مرادي (جمهورية ايران الاسلامية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعقب على البند ٤٩ من جدول الاعمال "انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" . والبند ٦١ "تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم" .

وأود بادئ ذي بدء أن أعرب عن تقدير وفد بلادي للامين العام ولوكيل الامين العام لشؤون نزع السلاح وللخبراء الاستشاريين المستقلين الثلاثة لاعدادهم دراسة شاملة عن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها ، والكفيلة بتيسير انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط ، وهي الدراسة الواردة في الوثيقة A/45/435 .

(السيد مرادي ، جمهورية ايران الاسلامية)

لقد أسعد بلادي أن تقوم ، في مناسبتين ، باستضافة الخبراء وغيرهم من موظفي ادارة شؤون نزع السلاح الذين كانوا يقومون بإجراء الدراسة . وإبان زياراتهم أجريت مناقشات مثمرة بين الموظفين الرسميين والخبراء في بلادنا وأعضاء البعثة . ونحن نرى أن هذه الدراسة الشاملة يمكن أن توفر أساسا متينا للنهوض بالعمل المقبل في سبيل قيام هذه المنطقة . لذا ، فهي جديرة بالبحث والدراسة المتأنية من قبل جميع الأطراف المعنية . وفي نفس الوقت ، ينبغي ألا يغيب عن البال أن اتّباع نهج انتقائي تجاه مضمون هذه الدراسة يمكن أن يكون له أثر مدمّر وأن يأتي بنتيجة عكسية .

إن الحالة السياسية والعسكرية الشاملة التي سادت في الشرق الأوسط في السنوات الأخيرة لا يمكن أن تقارن بالحالة في عام ١٩٧٤ ، عندما تقدمت بلادي بالمقترح القاضي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، وذلك بسبب الانتشار السريع للتكنولوجيا النووية في المنطقة .

فمن الناحية السياسية لم يقتصر الأمر على عدم احراز أي تقدم في ايجاد تسوية للمشاكل طويلة الأمد في المنطقة ، بما فيها قضية احتلال فلسطين من قِبَل النظام الصهيوني واحتلال جنوبي لبنان والتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للمنطقة ، بل إن الحالة ازدادت تدهورا .

أما على الصعيد العسكري ، فمن ناحية تمد دول كبرى معيّنة النظام الصهيوني بأحدث الأسلحة وأكثرها تطورا . ومن ناحية أخرى يؤدي تدفق الأسلحة إلى ترسانات بلدان المنطقة إلى زيادة حالة انعدام الأمن وزعزعة الاستقرار الراهنة في المنطقة .

ومن سخرية القدر أن تطالب هذه الدول ذاتها بتعزيز السلم والأمن في الشرق الأوسط . وخلاصة القول ، إن مشاكل هذه المنطقة تزداد تعقيدا ومن ثم فإنها تصبح أشد خطورة .

وتُلقي الحالة في الشرق الاوسط ظلالا خطيرة من الشك فيما يتعلق بالتطـــورات الايجابية الجارية في الشؤون الدولية ، وفيما إذا كان المجتمع الدولي سيدخل فـــي حقبة جديدة من التعاون والانفراج . وترجع هذه الحقيقة المؤسفة جزئيا إلى أن هـــذه التطورات لم تكتسب بعد طابعا مؤسسيا في مختلف ميادين العلاقات الدولية ، كما أنهـــا تنبع أيضا من الافتقار إلى وجود ترتيبات للأمن الجماعي بين البلدان الاسلامية فـــي الشرق الاوسط . ومثل هذا النظام الامني المنصوص عليه في ميثاق الامم المتحدة ، يمكـــن أن يضفي روح الوئام على العلاقات بين الـــدول على أســـاس من التطلعـــات المشتركـــة والمصالح المتبادلة وذلك ، كقاعدة من قواعد السلوك ، ومن شأنه أيضا منع التهديـــدات والمنازعات المحتملة في المنطقة . وفي هذا الصدد ، تسهم فكرة انشاء منطقة خاليـــة من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط اسهاما كبيرا في ملء الفراغ الناجم عـــن غياب نظام للأمن الجماعي .

ويتطلب انشاء هذه المنطقة تدابير بناء الثقة التي ينظر اليها دائما كـــاداة لتسهيل واستكمال مبادرات نزع السلاح . وقد اعتمدت جمهورية ايران الاسلامية ، التزامـــا منها بهذه التدابير ، تدابير لبناء الثقة ، منذ بداية قيام الثورة الاسلاميـــة . ورد ذكر بعضها في الوثيقة A/45/397 . ومع أن حكومـــة جمهوريـــة ايران الاسلامية قد حيـــل بينها ، بسبب ظروف خارجة عن نطاق سيطرتها ، وبين المضي في تعزيز تلك التدابيـــر ، فإنها اقترحت في عام ١٩٨٦ على الـــدول الواقعة في منطقـــة الخليـــج الفارسي انشـــاء ترتيبات للأمن الجماعي في المنطقة . وفي هذا الصدد ، بعث وزير خارجية بلادي برسالـــة إلى الأمين العام للامم المتحدة ، بتاريخ ١٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ، ترد فـــي الوثيقة S/18387 .

إن تحقيق السلم والامن الدوليين غير ممكن دون وجود شـرق أوسـط آمن ومستقـر . ولا شك أن اضطلاع مجلس الامن بمسؤولياته المخوّلة اليه بمقتضى ميثاق الامـــم المتحـــدة يمكنه من القيـــام بدور هام في انشاء منطقة خالية من الاسلحة النوويـــة في الشـــرق الاوسط . ومن حـق البلـــدان الاسلاميـــة في المنطقة التي قد تفقد أمنها بسبب انشـاء هذه

(السيد مرادي ، جمهورية ايـــران الاسلاميـــة)

المنطقة ، الحصول على ضمانات غير مشروطة من الدول الحائزة للاسلحة النووية ضد استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها .

وهناك موضوع آخر يتصل اتصالا وثيقا بانشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط يتعلق بتنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم . ويبيّن هذا الاعلان - الذي انقضى ما يقرب من عقدين من الزمان منذ أن اعتمدته الجمعية العامة - رغبة دول المنطقة وحكوماتها في انشاء بيئة آمنة وسلمية في المنطقة تشجع على التعاون المتبادل ، وعزم تلك الدول على تحقيق ذلك . ومن المؤسف أن بعض الدول الواقعة خارج المنطقة ، والتي ترى أن انشاء هذه المنطقة لا يتفق مع مصالحها الخاصة ، قد لجأت إلى وسائل متعددة لاعاقة عقد مؤتمر كولومبو الخاص بتنفيذ هذا الاعلان . ويؤمن وفدي بانه لو كان تنفيذ اعلان اعتبار المحيط الهندي منطقة سلم قد تم في وقت مبكر ، لأمكن تفادي نشوب كثير من المنازعات الاقليمية .

السيد نيفروتو كمبياسو (ايطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بالنيابة عن المجموعة الاوروبية ودولها الاعضاء ، يود وفد ايطاليا أن يدلي ببيان حول مشروع القرار A/C.1/45/L.28 ، الخاص بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٤ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الاول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو) .

وتعتقد الدول الاثنتا عشرة أن معاهدة تلاتيلولكو ما برحت عنصرا هاما بصفة خاصة في عملية منع انتشار الاسلحة النووية وفي النهوض بالسلم والامن . وفي هذا السياق ، نرى من غير المناسب استفراد بلد واحد بالاسم في مشروع القرار ، بينما تحذف الاشارة إلى غيره من البلدان التي لم تصبح بعد أطرافا كاملة في المعاهدة .

وقد أعربت الدول الاثنتا عشرة عن تأييدها لانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في مختلف أرجاء العالم . ونحن نرى أن انشاء هذه المناطق من شأنه أن يسهم في اشاعة الاستقرار في المناطق المعنية ، كما يسهم في عدم الانتشار ، وفي عملية نزع السلاح بوجه عام ، شريطة أن تكون الدول المعنية على استعداد للمشاركة على أساس اتفاقات يتم التوصل اليها بحرية وبما يتفق مع المبادئ المعترف بها دوليا .

ونرى ، في هذا السياق ، أن الجمعية العامة يمكن أن تنظر في توسيع مجال البند ذي الصلة من جدول الأعمال بحيث يصبح "تنفيذ معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية والكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) من جميع جوانبها" .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة للوفود الراغبة في تعليل تصويتها قبل التصويت على مشاريع القرارات المدرجة في المجموعة ٧ .

السيد شادا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد الهند أن يسجل رأينا فيما يتعلق بمشروع القرار المعنون "انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا" الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.18 والذي عرضه ممثل باكستان .

إن موقف الهند فيما يتعلق بذلك الموضوع يستند إلى عدد من المبادئ التي تشكّل جانبا من سياستنا في نزع السلاح . وترد هذه المبادئ أيضا في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت في عام ١٩٧٨ ، والتي اعتمدت بتوافق الآراء . قد تمسكنا دائما بالرأي القائل بأن نزع السلاح النووي مسألة عالمية وليست اقليمية . ولا يمكن بناء السلم العالمي الدائم إلا على أساس نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة . وفي إطار هذه العملية ، يحظى نزع السلاح النووي بالأولوية القصوى ، وهذا ما قبله المجتمع الدولي في الوثيقة الختامية في عام ١٩٧٨ . وفي رأينا أن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية لا يتفق مع النهج العالمي . وقد أبرزنا أهمية النهج العالمي في خطة العمل من أجل بدء نظام عالمي خال من الأسلحة النووية ومن العنف ، التي قدّمت في الدورة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح المعقودة في عام ١٩٨٨ . إن تدابير انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على النحو المتصوّر في قرارات مثل القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.18 لن تؤدي بنا إلى تحقيق هدفنا المشترك وهو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية على مستوى العالم كله .

إن انتشار الاسلحة النووية على المستوى العالمي ، ووزعها بغرض الاستعمال المحتمل في أي مكان من العالم يجعل من فكرة انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية فكرة خادعة . وبالاضافة إلى ذلك ، فقد بينت الدراسات الخاصة بالآثار المناخية والبيئية للصدام النووي ، بما في ذلك النتائج الخاصة بالشتاء النووي ، أنه عندما تستخدم الاسلحة النووية ، لن يكون ثمة تمييز بين المحاربين وغير المحاربين .

وعلى الرغم من هذه التحفظات ، نقر بأن مناطق خالية من الاسلحة النووية قد أنشئت في أنحاء أخرى من العالم بناء على ترتيبات تم التوصل اليها بحرية فيما بين بلدان المنطقة . ولهذا السبب شاركنا في توافق الآراء العالمي المؤيد لانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . وهذه الترتيبات تنتج عن ادراك مشترك بين دول المنطقة لخصائص منطقتهم ولنطاقها الجغرافي ، وعن المشاورات التي تجرى مسبقا من أجل التوصل إلى توافق للآراء . ولن يتسنى للأمم المتحدة أن تضطلع بدور ملموس في اقرار هذا الاتفاق إلا بعد التوصل إلى توافق للآراء .

إن الاقتراح الذي يتضمنه مشروع القرار A/C.1/45/L.18 لا يفي بهذه الشروط . وبما أن هذا الاقتراح ، كما هو واضح ، لم يعرض في هذا المحفل بغرض تحقيق توافق آراء اقليمي ، فلا بد وأن نخلص إلى أن مشروع القرار لا ينطوي على نية صادقة .

إن مشاريع القرارات كهذا المشروع ، التي تعرض كما لو كانت طقوسا وتخلو من المضمون الحقيقي وتفتقر إلى الشروط الضرورية ، تتنافى مع أحكام الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح . وفي عام ١٩٧٤ عرضنا نحن أيضا مشروع قرار بشأن هذا الموضوع . واعتمد هذا المشروع بأغلبية ساحقة لكنه لم يحظ بتوافق للآراء فيما بين بلدان المنطقة . وبناء على ذلك وجّهنا جهودنا نحو تحقيق توافق الآراء ولم نشارك في عملية تقديم مشاريع القرارات السنوية الرتيبة . ينبغي توفير مناخ من الامانة والثقة ، والتوصل إلى توافق للآراء بين دول المنطقة بشأن التغلب على الصعوبات العملية التي تكتنف انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية . وهذا يتطلب الصبر والمثابرة والاخلاص ، وليس مشاريع قرارات خطابية أو طقوسية .

لهذه الاسباب سيصوّت وفدي ضد مشروع القرار A/C.1/45/L.18 .

السيد فرناندير (بوليفيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ، إنني إذ أتكلم للمرة الاولى أمام اللجنة ، أود أن أشارك المتكلمين الآخرين في توجيه التهنئة اليكم وإلى أعضاء المكتب للاسلوب الناجح الذي تنتهجونه في ادارة مداولاتنا .

إن صلات بوليفيا القانونية بحظر الأسلحة النووية ليست بالشيء الجديد أو النظري . إنها تأكيد لعقيدة انسانية تشمل رفض العنف بجميع أشكاله ، وبصورة خاصة نشر الطاقة النووية واستعمالها كأداة للتدمير والإبادة .

ولهذا السبب وقّعت بلادي ، مع دول من أمريكا اللاتينية يبلغ عددها ٢١ دولة ، معاهدة تلاتيلولكو ، مشاركة منها في الاتجاه العام المؤيد لحظر صنع الأسلحة النووية وحيازتها واستخدامها في نصف الكرة الجنوبي . وقد جاء ذلك تعبيرا عن تأييدنا الثابت لكل ما من شأنه منع الحرب وأبشع صورها ، أي استعمال الطاقة النووية كوسيلة للإبادة .

وخلال السنوات التي أعقبت توقيع معاهدة تلاتيلولكو ، لاحظت بوليفيا ، بارتياح كبير ، أن الدول النووية الرئيسية قد انضمت إلى هذه المعاهدة . بيد أننا نشعر بقلق بالغ لأن توقيع المعاهدة وبروتوكولها الاضافي الاول لم تعقبه عملية التصديق اللازمة ، في بعض الحالات .

وكما ذكرت وفود متعددة أثناء المناقشة العامة ، فإن هدف المجتمع الدولي الرئيسي هو الحظر الكامل ، إن أمكن ، لصنع الأسلحة النووية وتخزينها واستعمالها . وبناء على ذلك نشيد بالأمم المتحدة على دورها في دعم الضمانات القصوى للدول التي لا تحوز ولا ترغب في حيازة أسلحة نووية ولكنها محكوم عليها بأن تعاني من عواقب التجارب التي تجري في المناطق النائية ، والتي ، وإن كانت تبدو خالية من المخاطر ، قد تسفر عن تغييرات جوية أو مناخية ، مثل الفيضانات أو حالات الجفاف المستمرة التي تشكّل خطرا كبيرا على السكان المدنيين .

ومما يبعث على الأسف أن البلدان النامية التي تفتقر إلى موارد تكفي حتى لتلبية أشد احتياجاتها الحاحا هي أشد البلدان تعرّضا وأضعفها في مواجهة آثار الإشعاع السلبية وما يعقبها من تلوث بيئي .

إن وفد بوليفيا يولي كبير اهتمامه وتأييده لمشروعي القرارين A/C.1/45/L.1 و L.18 ولمشروع القرار L.28 على وجه الخصوص ، المتعلق بتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٤ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الأسلحة

النووية في أمريكا اللاتينية ، وهي الاتفاقية التي تستهدف ، كحد أدنى ، انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية على الصعيد الاقليمي ، سعيا إلى ازالة السلاح النووي كاداة للحرب .

السيد نغوين دوك هونغ (فييت نام) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفدي الكلمة لشرح موقفه بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.18 ، المعنون "انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا" .

وكما ذكر زعماء فييت نام في مناسبات عديدة ، فإن فييت نام تؤيد انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في جميع أنحاء العالم ، لانها ترى في ذلك اسهاما ايجابيا وعمليا في بلوغ الغاية النهائية لنزع السلاح العام الكامل ، ومن ثم في تدعيم السلم والاستقرار في شتى المناطق وفي جميع أنحاء العالم .

ومن هذا المنطلق ، يؤيد وفدي انشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . ويهمنا في الوقت ذاته أن نؤكد أنه ، نظرا لان هذه المسالة تهم جميع بلدان المنطقة ، فإن مشروع القرار ينبغي أن يعبّر عن أفكار هذه البلدان وتوافق آرائها .

ومما يدعو إلى الاسف أن مشروع القرار L.18 لا يفي بالمطلوب . وبناء على ذلك سيمتنع وفدي عن التصويت عليه ، ويأمل أن تلتقي بلدان المنطقة لعرض مشروع قرار يحظى بتوافق الآراء في المستقبل القريب .

السيد طيب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن جمهورية أفغانستان تؤيد انشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية في جميع أرجاء العالم . وإننا نعتبر هذه العملية الايجابية جزءا لا يتجزأ من نزع السلاح النووي العام .

بيد أنه فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.18 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا" ، سيمتنع وفدي عن التصويت عليه كما فعل في الماضي بشأن مشاريع قرارات مماثلة . وقد شرحت الأسباب وراء هذا الموقف في البيان الذي ألقيته باللجنة في يوم ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٠ .

وعلاوة على ذلك ، أود أن أتقدم بالملاحظات التالية :

أولا ، ينبغي البدء بإجراء مشاورات بين دول المنطقة بشأن مشروع القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا حتى يعبِّر المشروع عن رأي وموقف جماعيين للدول المعنية بصورة مباشرة . ونأمل أن تضع الدول المقدمة للمشروع ذلك نصب أعينها في المستقبل .

ثانيا ، ينبغي ألاّ يكون الدافع إلى مشروع القرار دافعا سياسيا ، كما ينبغي أن يتناول المشروع المسألة مع أخذ جميع المشاكل المتعلقة بها في الاعتبار . ونعتقد أن الأخذ بهذا النهج ضروري إذا كنا نريد حقا العمل بصورة بنّاءة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا .

ثالثا ، ينبغي النظر في صدق نوايا الدولة الرئيسية المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/45/L.18 على ضوء رفضها الانضمام إلى اتفاقية عالمية بشأن نزع السلاح النووي ، وأعني بذلك معاهدة عدم الانتشار ، والقبول بضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية . ومن ثم ، نأمل أن تنضم الدولة الرئيسية المشاركة في تقديم المشروع إلى معاهدة عدم الانتشار وأن تقبل ضمانات الوكالة . وعلاوة على ذلك ، يجب أن تتخلى عن أية محاولة لإنتاج أسلحة نووية . وختاما ، نرى انه لا وجه لأي ربط بين مشروع القرار والانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشاريع القرارات الواردة في المجموعة ٧ بدءا بمشروع القرار A/C.1/45/L.1 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" . قدم مشروع القرار هذا ممثل مصر في الاجتماع الـ ٣٣ للجنة الأولى في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة الدول المقدمة للمشروع .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مشروع القرار A/C.1/45/L.1 مقدم من مصر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب البلد المقدم للمشروع اعتماده دون تصويت . وما لم أسمع أي اعتراض ، سأعتبر أن اللجنة تود التصرف على هذا النحو .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.1 .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.18 المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا" . قدم مشروع القرار هذا ممثل باكستان في الجلسة الـ ٣٠ للجنة الأولى ، في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي المشروع .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت مشروع القرار الدولتان التاليتان : باكستان وبنغلاديش .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، برونـي دار السلام ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، تشيكوسلوفاكيا ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ،

الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، موريتانيا ، المكسيك ، المغرب ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، سوازيلند ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : بوتان ، الهند ، موريشيوس .

الممتنعون : أفغانستان ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، النمسا ، البرازيل ، بلغاريا ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كوبا ، قبرص ، الدانمرك ، إثيوبيا ، فرنسا ، ايسلندا ، إندونيسيا ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لختنشتاين ، مدغشقر ، منغوليا ، ميانمار ، النرويج ، السويد ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فييت نام ، يوغوسلافيا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.18 بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ٣ أصوات مع امتناع ٣٦ عضوا عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تصوت اللجنة الآن على مشروع القرار A/C.1/45/L.28 المعنون "تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٠٤/٤٤ بشأن التوقيع والتصديق على البروتوكول الاضافي الأول لمعاهدة حظر الاسلحة النووية في أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو)" . قدم مشروع القرار هذا ممثل المكسيك في الجلسة الـ ٢٧ للجنة الأولى في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي المشروع .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت الدول التالية مشروع القرار A/C.1/45/L.28 : اكوادور ، أنتيغوا وبربودا ، أوروغواي ، باراغواي ، بربادوس ، بوليفيا ، تريندار وتوباغو ، جزر البهاما ، الجمهورية الدومينيكية ، السلفادور ، سورينام ، غرينادا ، غواتيمالا ، فنزويلا ، كوستاريكا ، المكسيك ، نيكاراغوا ، هايتي ، هندوراس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاصو ، بوروندي ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الاخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ،

إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سري لانكا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : أنغولا ، الارجنتين ، كوبا ، فرنسا .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.28 بأغلبية ١٣٦ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٤ أعضاء عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في تعليل تصويتهم أو شرح مواقفهم بشأن مشاريع قرارات المجموعة ٧ .

السيد جيفرز (هولندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح موقف هولندا بشأن مشروع القرار A/C.1/445/L.1 "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط" .

انضم وفد بلادي - كما فعل في سنوات سابقة - إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار الخاص بإنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في منطقة الشرق الاوسط . وفي الواقع ، إن هولندا تؤيد تأييدا تاما تطلُّع دول المنطقة إلى إنشاء هذه المنطقة .

استمع وفد بلادي باهتمام وتعاطف كبيرين إلى البيان المتعلق بهذا الامر الذي أدلى به ممثل مصر في هذه اللجنة يوم ٩ تشرين الثاني/نوفمبر . وفي الوقت نفسه ، يود وفد بلادي أن يؤكد أن هدف التوصل إلى اتفاق متعدد الاطراف بشأن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ينبغي أن تتفاوض بشأنه جميع الدول المعنية به بشكل مباشر .

ونحن نرى أن هذا العنصر كان ينبغي التركيز عليه بطريقة أكثر وضوحا في مشروع القرار L.1 . إلاّ أن هذا لا يعني ، في الوقت نفسه ، أنه من غير الممكن بذل جهود لتيسير العملية المؤدية إلى إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط . وفي الحقيقة ، أن تقرير الامين العام الذي يتضمن الدراسة الجديرة بالثناء بشأن التدابير الفعالة التي يمكن التحقق منها والتي من شأنها أن تيسِّر إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، يشير إلى أن الدول ، سواء في داخل المنطقة أو خارجها ، يمكن أن تتخذ عددا من الخطوات التي يكون لها أثر مفيد لبناء الثقة بشأن التوترات القائمة الآن في المنطقة .

وكما هو معترف به في التقرير ، فإن تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على جميع المنشآت ذات الصلة في المنطقة ، يعد واحدا من ثلاثة تدابير من شأنها تيسير إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية ، ويمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في منع مزيد من انتشار الاسلحة النووية .

السيد غروب (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل

تصويت فنلندا على مشروع القرار A/C.1/45/L.18 "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا" .

لقد صوتنا لصالح مشروع القرار لأن من السياسة العامة لفنلندا تأييد الجهود الرامية إلى إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . وفي الوقت نفسه ، نعتبر أن المبادرات الخاصة بإنشاء تلك المناطق ينبغي أن تأتي من الدول الواقعة في المنطقة ، وأن عملية إنشاء أي منطقة خالية من الأسلحة النووية ينبغي أن تحظى بتأييد جميع الدول ذات الشأن .

السيد بويرنومو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يود وفد بلادي أن يعلل تصويته على مشروع القرار A/C.1/45/L.18 "إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا" .

إن موقف وفد بلادي بشأن إنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية معروف تماما . إنه قائم على المبدأ الوارد في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح الذي يقضي - في جملة أمور - بأن إنشاء تلك المناطق ينبغي أن يقوم على ترتيبات يُتوصل إليها بحرية بين الدول الواقعة في المنطقة المعنية . وكما ذُكر في تقرير الأمين العام بشأن الموضوع (A/45/462) ، لم يتوفر هذا المتطلب حتى الآن فيما يتعلق بجنوب آسيا . وفي ضوء هذه الحقيقة ، اضطر وفد بلادي إلى الامتناع عن التصويت على مشروع القرار L.18 .

السيد جييرو (السويد) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعربت السويد في مناسبات عديدة عن موقفها الايجابي فيما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية . إن تلك المناطق يمكن أن تكون لها آثار لبناء الثقة ، وأن تترك أيضا أثرا إيجابيا على المناخ السياسي وحالة الأمن في المناطق المعنية .

إن إنشاء منطقة خالية من الاسلحة النووية يتطلب ألاّ تحوز دول المنطقة أسلحة نووية ، وأيضا ألاّ توزع أسلحة نووية في تلك الدول . وثمة عنصر أساسي آخر هو التزام الدول النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد أهداف في المنطقة .

ومع هذا ، بالنسبة للمقترحات المحددة لإنشاء هذه المناطق ، يجب أن يتوفر شرط مسبق أساسي هو قبول جميع دول المنطقة لها والتعاون بشأنها . ووفقا لهذا المبدأ ، كان على السويد أن تمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.18 ، لأن بعض الدول المعنية صوتت ضد مشروع القرار .

السيد باتيوك (جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة شفوية عن الروسية) : فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي اعتُمدت توا ، يود الوفد الأوكراني أن يذكر أن أوكرانيا دأبت على تأييد إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية . لقد ورد في إعلان سيادة أوكرانيا ، الذي اعتمده البرلمان في ١٦ تموز/يوليه من هذا العام ، أن هدف أوكرانيا هو الامتثال لمبادئ التخلص من الأسلحة النووية . ولذلك ، فإننا نؤيد جميع الشعوب الراغبة في تخليص أنفسها من التهديد النووي ، وكذلك الفكرة القاضية بأن هذا الهدف ينبغي تحقيقه عن طريق جملة أمور ، منها إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في مختلف مناطق العالم بمشاركة واتفاق جميع دول تلك المناطق . ولذلك ، فإننا أيّدنا اعتماد مشروعي القرارين A/C.1/45/L.1 و L.28 .

ومع هذا ، فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.18 "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب آسيا" اضطر وفد بلادي إلى الامتناع عن التصويت ، مع أننا نتفق مع مقاصد مشروع القرار . لقد امتنعنا عن التصويت ، أولا ، لأنه لا يتوفر اتفاق كامل بين دول المنطقة بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية . ثانيا ، لأننا نرى أن مقدمي اقتراح إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية لم يستنفذوا بعد كل الفرص للتوصل إلى الاتفاق واتخاذ موقف مشترك بشأن الموضوع .

ونحن واثقون بأنه إذا كانت دول المنطقة مهتمة بتنفيذ الأفكار الايجابية الواردة في مشروع القرار L.18 ، وإذا ما أُخذت في الاعتبار الخطوات اللازمة لضمان قيام الجمعية العامة في دورة مقبلة لها بدراسة مشروع قرار توافق عليه جميع بلدان منطقة جنوب آسيا ، فإن مشروع القرار سيحظى بالتأييد في الجمعية العامة . وسوف يؤيده وفد أوكرانيا بالتأكيد .

السيد دونواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أعلل تصويت اليابان على مشاريع القرارات الثلاثة ، التي انتهت اللجنة من اعتمادها على التو . لقد شاركت اليابان في اعتماد مشروع القرار A/C.1/45/L.1 دون تصويت ، وصوتت لصالح مشروعي القرارين A/C.1/45/L.18 و L.28 .

كانت وجهة نظر الحكومة اليابانية دائما أن إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في الشرق الاوسط ، والجنوب الافريقي ، وأمريكا اللاتينية ، أو في أية منطقة أخرى ، يمكن أن تسهم في تحقيق هدم عدم انتشار الاسلحة النووية وأيضا في سلم وأمن المنطقة المعنية .

مع ذلك ، يود وفد بلادي أن يشدد على وجهة نظره القائلة بأن إقامة منطقة كهذه لن يسهم في تعزيز أمن المنطقة المعنية ما لم تتوفر بعض الشروط . دعني أُعدد بعض هذه الشروط الاساسية : إن إقامة منطقة معزولة خالية من الاسلحة النووية ينبغي الموافقة عليها بناء على مبادرة من بلدان المنطقة ، وبالموافقة الطوعية لجميع البلدان المعنية ، بما فيها الدول الحائزة على الاسلحة النووية ، وفقا للحالة ؛ كذلك ينبغي إقامة المنطقة الخالية من الاسلحة النووية بحيث لا تعزز السلم والامن في المنطقة فقط ، وإنما في العالم بأسره . علاوة على ذلك ، يكون التزام جميع البلدان المعنية في المنطقة بمعاهدة عدم الانتشار مرغوبا جدا من أجل إنشاء مثل هذه المنطقة .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) : (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ثمة تعليلان للتصويت عندي : أولهما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.18 .

لقد شارك وفد الولايات المتحدة الامريكية مرة أخرى هذا العام في تأييد القرار التقليدي المتعلق بإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . لديَّ نقطتان موجزتان تتعلقان بتعليل هذا التصويت : أولا ، نحن على ثقة بأن جميع دول المنطقة ستعلق أهمية خاصة على الفقرة الثانية ، التي تحث هذه الدول على

الامتناع عن أي إجراء يتناقض ومشروع القرار . ثانيا ، يود وفد بلادي أيضا أن يحيط علما بأن الاشارة الواردة في الفقرة الثالثة من الديباجة والمتعلقة بإقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية في الاقاليم الاخرى من العالم لا تشكل مصادقة من جانب الولايات المتحدة على هذه المناطق على أساس عالمي . فبالنسبة لنا ، يجب توفر معايير محددة في أية منطقة مقترحة خالية من الاسلحة النووية لكي تنال تزكيتنا .

التعليل الثاني يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.28 . لقد كان تصويت وفد بلادي لصالح مشروع القرار هذا لسبب واحد هو دعم الولايات المتحدة الثابت لمعاهدة تلاتيلولكو . فمشروع القرار نفسه غير متوازن على نحو خطير ، وتعتوره نواقص صارخة . ونأسف عميق الأسف لأن مشروع القرار هذا يركز فقط على البروتوكول الاضافي الاول وليس على قضية الالتزام العالمي من جانب جميع الدول المؤهلة لذلك . وعليه فمشروع القرار تعوزه الحيدة بوضوح . إنه يفرد بالنقد دولة واحدة بدل توجيه الدعوة ، كما ينبغي ، إلى الدول الاخرى المؤهلة في المنطقة لكي تصبح أطرافا . ولن يكون بمقدور معاهدة تلاتيلولكو وبروتوكولاتها تقديم إسهامها التام للأمن الاقليمي والدولي إلّا عندما تدخل حيز النفاذ شاملة الدول المؤهلة كافة .

وجُماع الأمر ، فإن من رأينا الحصيف أن هذه المعاهدة الرائدة تستحق قرارا أفضل من هذا .

السيد جاندل (النمسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد امتنعت النمسا عن التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.18 الخاص بإقامة منطقة خالية من الاسلحة النووية في جنوب آسيا . ويود وفد بلادي التأكيد على أنه يؤيد ، عموما ، إقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية ، إذ أن مثل هذه المناطق من شأنها أن تسهم إسهاما قيّما في صيانة السلم الدولي وتخفيض التوترات الدولية ، وفوق ذلك ، في ضوء التفاعل القائم بين الجهود الرامية لنزع السلاح على المستويين الاقليمي والعالمي .

مع ذلك يعتقد وفد بلادي أن جميع الدول الواقعة في منطقة أو منطقة فرعية معينة عليها أولا الالتزام بفكرة إنشاء منطقة خالية في تلك المنطقة أو المنطقة

الفرعية . وتعتقد النمسا أن الوقت قد حان لتقديم اقتراح بإقامة مثل هذه المنطقة في إطار قرار للجمعية العامة فقط عندما تقدم جميع دول المنطقة موافقتها على ذلك . ولقد أعربت دول المنطقة المعنية عن تحفظاتها فيما يتعلق بمشروع القرار ، ولذلك قررت النمسا الامتناع عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الآن إلى البت في مشروع القرار A/C.1/45/L.51 المدرج في المجموعة ٨ . وإذ لم ترد أية طلبات للإدلاء ببيانات بشأن هذه المجموعة ، فإنني أدعو الممثلين الذين يرغبون في تعليل تصويتهم عليه قبل التصويت .

السيد شادا (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تؤيد الهند تأييدا تاما الاقتراحات المطروحة في اللجنة الاولى والخاصة بنزع الأسلحة التقليدية على الصعيد الاقليمي وبتدابير بناء الثقة . ولقد شاركنا في الواقع في تقديم مشروعي القرارين A/C.1/45/L.36 و L.44 بشأن هذين الموضوعين .

ومما يؤسف له أن مشروع القرار A/C.1/45/L.51 لا يندرج في الفئة نفسها . فمشروع القرار هذا يتضمن نُهجا غير مترابطة في إطار نزع السلاح الاقليمي وبذلك يعمل على تشويه مركز الاهتمام ويقوض الأهداف البسيطة الكامنة في القرارات الأخرى الخاصة بالموضوع . ويعمل مشروع القرار هذا على إدخال تصورات خاطئة بصدد عدم الانتشار الاقليمي وحتى دون الاقليمي . ومثل هذا النص يشكل تراجعا لنهج توافق الآراء أمام الجدل العقيم . ولذلك فإن الهند تمتنع عن التصويت على مشروع القرار هذا .

السيد غروب (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح موقف وفد بلادي فنلندا بصدد مشروع القرار A/C.1/45/L.51 ، المعنون "نزع السلاح الاقليمي" .

ترى فنلندا أن جهود نزع السلاح العالمية والاقليمية تكمل بعضها بعضا . وان الاهتمام المتزايد المكرس للنهج الاقليمي أمر يلقى الترحيب في الاطار العام لنزع السلاح والسلم الدوليين .

إن معاهدة عدم الانتشار النووي تفوق كل اتفاقات نزع السلاح المتعددة الاطراف القائمة من حيث عدد الدول المنضمة اليها . وترى فنلندا أنه ليس من المنتظر في المستقبل القريب أن تظهر معاهدة أفضل منها . وتعتبر فنلندا أن الانضمام الشامل للمعاهدة يظل هو أفضل سبيل لكفالة عدم الانتشار النووي في جميع مناطق العالم .

وفي ضوء هذا تنظر فنلندا الى الاشارة الواردة في الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.51 إلى إمكان ابرام اتفاقات بشأن عدم الانتشار النووي . فالترتيبات الاقليمية تعتبر مكملة للنظام العالمي الشامل الحالي وليست بديلا عن هذه الترتيبات . ويسرنا أن نلاحظ أن هذه النقطة قد أكد عليها أيضا مقدمو مشروع القرار لدى عرضهم الافتتاحي . ولهذه الاعتبارات ستصوت فنلندا لصالح مشروع القرار A/C.1/45/L.51 .

السيد راسابوتيرام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن نزع السلاح الاقليمي دعامة هامة في مجال نزع السلاح الشامل . ومشروع القرار A/C.1/45/L.51 ، نظرا لطبيعته العامة ، يتناول الموضوعات التي سبق مناقشتها وتوقيع بعض المعاهدات بشأنها . لقد نشأت التوترات في الماضي ويرجح أن تنشأ في المستقبل ما لم تُتخذ تدابير من جانب كل المعنيين لتعزيز الالتزامات بتوفير المزيد من الثقة لصالح الامن الاقليمي والدولي على السواء .

بل أن سري لانكا كانت ستشارك في تقديم مشروع القرار هذا لو اقتصرت الاشارة فيه على المسائل الاقليمية ولم تمتد الى المسائل دون الاقليمية . إذ أننا نرى أن الاشارة الى المناطق دون الاقليمية قد تؤدي الى تعريفات ضيقة للمناطق الجغرافية دون الاقليمية .

ويرى وفدي أن مشروع القرار يوفر أساسا لمواصلة الجهود الرامية الى تحقيق نزع السلاح الشامل والسلم والامن العالميين للامم جميعا . لذلك يسعدنا أن نؤيده .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الآن الى التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.51 بعنوان "نزع السلاح العام الكامل" والعنوان الفرعي "نزع السلاح الاقليمي" . وقد قدم ممثل باكستان مشروع القرار في الجلسة ٣٥ للجنة الأولى بتاريخ ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة الآن لأمين اللجنة ليتلو قائمة مقدمي المشروع .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.51 هي كما يلي : اكوادر ، المانيا ، ايطاليا ، بابوا غينيا الجديدة ، باكستان ، بربادوس ، بلجيكا ، بلغاريا ، بولندا ، بيرو ، تركيا ، توغو ، جزر القمر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، جيبوتي ، زمبابوي ، ساموا ، السنغال ، سوازيلند ، سورينام ، الصومال ، غينيا ، فنزويلا ، الكاميرون ، كندا ، كوستاريكا ، كولومبيا ، مالي ، مدغشقر ، مصر ، المملكة العربية السعودية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، موريتانيا ، النرويج ، النمسا ، نيبال ، نيجيريا ، نيوزيلندا .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طُلب إجراء تصويت مسجل .

أجري تصويت مسجل .

المؤيدون : ألبانيا ، الجزائر ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، الرأس الأخضر ، جمهورية افريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، المانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، اندونيسيا ، ايران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، مالطة ، موريتانيا ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، سوازيلندا ، السويد ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، اوروغواي ، فنزويلا ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا يوجد .

الممتنعون : أفغانستان ، أنغولا ، الارجنتين ، بوتان ، البرازيل ، كوبا ، اثيوبيا ، الهند ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، فييت نام .

أعتُمد مشروع القرار A/C.1/45/L.51 بأغلبية ١٢٠ صوتا مقابل لا شيء ، مع امتناع ١٠ أعضاء عن التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : والآن أعطي الكلمة للممثلين الراغبين في شرح تصويتهم بعد التصويت .

السيد دونواكي (اليابان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أشرح باختصار شديد موقف اليابان من مشروع القرار A/C.1/45/L.51 الذي اعتمد منذ لحظات وكذلك من مشروع القرار A/C.1/45/L.44 الذي اعتمد بالأمس .

السيد دونواكي ، اليابان)

أيدت اليابان مشروعي القرارين . ولن أكرّر هنا ما سبق أن قلته لدى اعتمادنا مشروعي القرارين A/C.1/45/L.36 و A/C.1/45/L.37 في الاسبوع الماضي . أودّ فقط أن أؤكد مرة أخرى على الاهمية الحيوية للمراعاة الكاملة للخصائص المميزة لكل منطقة لدى نظر مسائل نزع السلاح الاقليمي . وفي هذا السياق ، نقدر تقديرا كبيرا النهج الواقعي المشار إليه في مشروع القرار A/C.1/45/L.44 في الفقرة الخامسة من الديباجة والفقرة ٣ من المنطوق .

السيد غارسيا موريتان (الارجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يود وفدي أن يشرح تصويته على مشروع القرار A/C.1/45/L.51 الذي قمنا بالبت فيه منذ لحظات ، وأن يشير أيضا الى مشروع القرار A/C.1/45/L.44 الذي اعتمدناه بالامس .

لا شك أن موضوع نزع السلاح الاقليمي يتسم باهمية خاصة . ويتجلى هذا من عدد مشاريع القرارات المتعلقة بهذا الموضوع التي قدمت في اللجنة هذا العام . وقد أيد وفد الارجنتين جميع هذه المشاريع لانها ، شانها شان مشروعي القرارين A/C.1/45/L.51 و A/C.1/45/L.44 ، تتوخى التوازن الذي تقتضيه المسألة .

لكن المؤسف أن الامر ليس كذلك فيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.51 الذي امتنعنا عن التصويت عليه . وكنا نفضل أن يتوخى مشروع القرار هذا نهجا أوسع وليس نهجا انتقائيا فيما يتعلق بنزع السلاح الاقليمي . فبالنسبة لهذا الموضوع لا يصح أن نتوخى أهدافا جزئية أو أن نتجاهل الجهود الاخرى مثل المبادرات الانفرادية والمفاوضات الثنائية والمتعددة الاطراف . كذلك لا نرى أنه يسمح للمرء أن يكون انتقائيا بالنسبة للاسلحة التي تشملها المعاهدات الاقليمية وأن يتجاهل ادراج أنماط معينة من أسلحة التدمير الشامل .

ونأمل أنه بإعطاء المزيد من الاهتمام لهذا الموضوع ولنص مشروع القرار سيتسنى ايجاد توازن أفضل يكون مرضيا للجميع في المستقبل .

السيد ريفيرو (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : إن مشروع القرار (A/C.1/45/L.51) المتعلق بنزع السلاح الإقليمي الذي اعتمد توا يحتوي على العديد من الافكار التي نرى أنها هامة مثل الصلة بين نزع السلاح الإقليمي ونزع السلاح العالمي ، وضرورة إيلاء الاعتبار للخطوط التوجيهية المعتمدة في الدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح بوصفها خطوة نحو نزع السلاح العام والكامل . وفي ديباجة مشروع القرار وردت الإشارة إلى الرغبة في تحقيق السلام والقضاء على خطر نشوب الحرب وتحرير الموارد الاقتصادية والبشرية المسخرة حاليا للاغراض العسكرية وإعادة توجيهها إلى تنمية شعوب العالم الثالث بصورة خاصة . غير أنه لم ترد في أي فقرة من فقرات منطوق مشروع القرار ، التي تذكر إجراءات محددة ، إشارة إلى أنه يجب أن تأتي تدابير بناء الثقة والأمن ثمرة للجهود المبذولة في المنطقة وأن تحظى بتأييد الجميع .

ويرى وفدي أن المسألة الهامة هي أن النص لا يذكر أن على الدول الواقعة خارج المنطقة أن تسهم في إقرار المساواة والاحترام والثقة على نحو لا تشوبه شائبة ، حتى يتسنى اعتماد تدابير نزع السلاح . كما أنه لا يذكر أنه يتعين على الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول الواقعة خارج المنطقة أن تتحمل المسؤولية وتقطع على نفسها التزاما فيما يتعلق بتدابير بناء الثقة ونزع السلاح التي قد تتخذ .

إن كل منطقة لها سماتها وخصائصها المميزة . ولا يمكن تحقيق نزع السلاح إلاّ في مناخ تسوده الثقة ويسوده الاحترام الكامل ، مناخ لا تعكّر صفوه ممارسات مثل استخدام القوة أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو القيام بأعمال عدوانية عسكرية أو اقتصادية أو سياسية . ويقيننا أن وجود القواعد العسكرية الأجنبية ، وبخاصة عندما تكون موجودة ضد إرادة الشعوب والحكومات ، لا يسهم في نزع السلاح الإقليمي .

إن هذه الأمور تشكل ، مع غيرها ، الأساس الذي يجب أن تنهض عليه العلاقات الدولية ، وينطبق نفس الشيء على نزع السلاح . غير أن مشروع القرار لم يتناول هذه المسائل بصورة ملموسة ، ولهذا السبب اضطر وفدي إلى الامتناع عن التصويت عليه .

السيد غايدا (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : باختصار شديد يود الوفد الهنغاري أن يسجل في المحضر أن التصويت الإيجابي الذي أقدم عليه توا كان مرتكزا على نفس الاعتبارات التي شرحها بالتفصيل ممثل فنلندا قبل إجراء التصويت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تنتقل اللجنة الآن إلى المجموعة ٩ للبت في مشروع القرار A/C.1/45/L.13/Rev.1 . ونظرا لأن أحد لم يطلب الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت على هذا النص ، سنمضي إلى البت في مشروع القرار A/C.1/45/L.13/Rev.1 المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح" . إن مشروع القرار هذا قد عرضه ممثل ألمانيا في الجلسة الخامسة والعشرين للجنة الأولى المعقودة في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة لتلاوة قائمة بأسماء مقدمي مشروع القرار .

السيد خيراضي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : مقدمو مشروع القرار A/C.1/45/L.13/Rev.1 هم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، اسبانيا ، استراليا ، المانيا ، ايطاليا ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، جمهورية بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الدانمرك ، رومانيا ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، مالي ، النمسا ، هنغاريا ، هولندا ، اليونان .

أود أيضا الإدلاء ببيان باسم الأمين العام فيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/45/L.13/Rev.1 المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح" . في الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار ذاك توصي الجمعية العامة بأن تولي الأمم المتحدة الاهتمام المناسب لجمع ونشر المعلومات المتعلقة بالتطورات العلمية والتكنولوجية في مجالي التحقق وتقيّد الأطراف باتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح واستخدام التكنولوجيات في تحسين وسائل التحقق وفي إزالة الأسلحة . وعندما يضطلع الأمين العام بهذه المهمة سيتخذ الإجراءات الممكنة في حدود الموارد المتوافرة لدى إدارة شؤون نزع السلاح ، وبالتالي فإنها لا ترتب آثارا إضافية على الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تشرع اللجنة الآن في التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.13/Rev.1 . طُلب إجراء تصويت مسجل .

أُجري تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بلغاريا ، بوركينا فاسو ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الكاميرون ، كندا ، جمهورية إفريقيا الوسطى ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوستاريكا ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، الدانمرك ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، إكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، ألمانيا ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، أيسلندا ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، أيرلندا ، إسرائيل ، إيطاليا ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، ليبريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لختنشتاين ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، موريتانيا ، موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ،

سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سري لانكا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الإمارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الامريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ، زمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : لا أحد .

أعتُمد مشروع القرار بأغلبية ١٣٢ صوتا مقابل لا شيء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لممثل الولايات المتحدة لتعليل تصويته .

السيد ليدوغار (الولايات المتحدة الامريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب وفد الولايات المتحدة الكلمة ليعلّل قراره بالانضمام إلى توافق الآراء العريض بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.13/Rev.1 المعنون "تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض نزع السلاح" . إن وفدي ممتن لمقدمي مشروع القرار هذا إذ أنهم صاغوه في عبارات تضع الموضوع في سياق أكثر منطقية ومن ثم أكثر مقبولية بصفة عامة ، بخلاف عبارات قرار يتعلق بنفس الموضوع في العام الماضي .

إن وفد الولايات المتحدة إذ أسعده الاشتراك في اعتماد مشروع القرار هذا يود في الوقت نفسه أن يعرب بإيجاز عن بعض أوجه فهم الولايات المتحدة التي يرتكز عليها موقفنا منه . أولا ، ان المسائل المفصّلة المتعلقة بالتحقق من أي اتفاق للحد من الأسلحة والامتثال له متروكة للأطراف الموقّعة على تلك الاتفاقات . وتبعا لذلك فإن الأنشطة الدولية والتعاون الدولي الذي يدعو إليه القرار يجب أن ترتكز على المشاركة الطوعية أو على ترتيبات معينة يُتفق عليها بين الدول المهتمة بالمسألة .

إن استخدام أية تكنولوجيا في أغراض تحديد الأسلحة وأهمية تلك التكنولوجيا وفعاليتها لا يمكن أن تحددها إلاّ الدول المشاركة مباشرة في الاتفاقات المعنية . وهذا ينطبق بالمثل على التحويل .

ثانيا ، إن المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة في مجال جمع وتعميم المعلومات المتعلقة بالتطورات العلمية والتكنولوجية المتصلة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح يجب أن تهتدي باعتبارات مشابهة ، خاصة وأن التصويت على هذه المساعدة لا يعني تخويل الأمم المتحدة القيام بدور عام في تدابير التحقق أو تنفيذه .

ثالثا ، تفهم الولايات المتحدة أيضا أن مشروع القرار هذا لا يتطرق إلى فرض أية التزامات مالية جديدة للأمم المتحدة ولا يؤيد فرضها . وفي هذا الصدد ترحب الولايات المتحدة بالبيان الذي أدلى به الآن أمين اللجنة بالنيابة عن الأمين العام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد انتهينا في هذه الجلسة من النظر في مشاريع القرارات المدرجة في المجموعات ٧ و ٨ و ٩ . وإني على علم تام بالمشاورات المكثفة الدائرة بين الوفود المعنية حول مشاريع القرارات الأخرى . ولاتاحة المزيد من الوقت للمشاورات ، اقترح ألاّ نجتمع بعد ظهر اليوم . وبإلقاء نظرة على وضعنا الحالي يمكنني أن أقول ، قبل كل شيء ، إن اللجنة قامت بعمل جم باعتمادها ٢٥ مشروع قرار .

لكن المحصلة الحسابية للحالة هي أنه لا يزال لدينا ٢٩ مشروع قرار ومشاورات كثيرة بشأن بعض هذه المشاريع ، وليس لدينا سوى ثلاثة أيام ننتهي فيها من أعمالنا المتعلقة ببنود نزع السلاح المدرجة على جدول الأعمال . وبالتالي ، أناشد جميع الوفود أن تتفضل بالإسراع في بذل جهودها بغية الانتهاء من مشاوراتها في وقت مناسب . وبهذه الطريقة نضمن إتمام عملنا في الوقت المحدد .

ستعقد الجلسة المقبلة للجنة الاولى في الساعة ١٠/٣٠ من صباح الغد ، حيث تتناول مشاريع القرارات A/C.1/45/L.40 من المجموعة ٤ ، و L.43 من المجموعة ٥ ، L.56/Rev.1 من المجموعة ٦ ، و L.21/Rev.1 ، و L.46 ، و L.52 من المجموعة ١٠ . وستخطى مشاريع قرارات المجموعة ١١ لتتناول مشاريع القرارات L.8 و L.17 و L.26 و L.32 من المجموعة ١٢ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥